بل للوافية التي كغير الوافية لا تقتضي ان بدل الاشتمال والبعض منهما
ما الاولي فيه لا وفا فيهما اصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفا بالعموم
والاجمال لازم لهما تامل ثم قد علم مما تقدم ان وجه منع العطف في التاكيد
كون التاكيد مع المؤكد كالشي الواحد وبمثله علل المنع في بدل البعض
والاشتمال والاولي كما قيل ان المنع فيهما لكون المبدل منه في نية الطرح
عن القصد الذاتي فصار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر واما
التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ما هو
بمنزلة المعدوم بالموجود مع ان البعض من حيث هو والمشتمل عليه
من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله ولكن على
هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض
المسئلة تامل ع ق وقوله في صدر العبارة فافادة ذلك بالنظر
واف اي في افادة الافهام والاظهار اي افادة كمال ذلك من حيث
العدول الي اللفظ الاقوي مع حصوله بغيره كالاشارة تامل
باعتبار الاجمال اي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة اي في البيت
لخفايها اي مع اقتضا المقام اذ الله مطول وكتب ايضا قوله
لخفايها والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل
منه والمبين ان المقصود في البدل هو الثاني لا الاول والمقصود
في البيان هو الاول والثاني توضيح له فالايضاح حاصل في البدل
غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود في البيان اي الاولي
من غير ان يقصد استيناف الخبر بنسبتهما كما في البدل وانما المقصود
بيان الاولي لما فيهما من الخفاء ق فوسوس اليه ضمن وسوس
معنى القى فعدي بالي فكانه قيل القى اليه الشيطان اخ نظير قوله
بان الظاهر ان له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلنا الذي اضيف
اليه اذكر في يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولي
اعم من ان تكون بتمامها بيانا لتمام الاولي او تكون بتمامها بيانا
لجزء الاولي او يكون جزء منها بيانا لجزء الاولي ثم قال وما قاله العلم
المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله

وسوس

وسوس لانها القول الخفي للاضلال وكونه خفيا لا يتم وقال اعلم
فلا بد من تقييده بالفاء حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان
يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مفيد
الوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح
كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من
ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولي والشبهة ان
القول المفيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا
لوسوسة الشيطان بل لوسوسة لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية
بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق
بالمخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة
والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم ان تكون النسبة بالبيانية
بين الجملتين اه ولا يخفى ان الاظهر ما للعلم والسيد ولم يعتبر النعت
في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعي كونه متصورا محققا وحده
بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان بان لا تنقلا
الي باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به
لا يستقل بالافادة ع ق قال في الاطول بعد ان نقل مثل ذلك عن العلم
والسيد ما لفظه ويخدش بقول ليس التنزيل ان تنزيل الجملة الثانية
منزلة النعت مثلا الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوصية
صاحب المنزلة في المنزل والالم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل
مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة
ربما تدل على حال جملة كان يقول زيد قايم لانه يدل على انه معلوم
فيكون بمنزلة النعت اه واطال الفنري ايضا في رد ما مر عن العلم
والسيد فراجعه على شجرة الخلد اضاف الشجرة الي الخلد لادعاية
ان الاكل منها سبب لخلود الاكل لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان
فضلا عن الزوال فان وزانه الملايم لما سبق فوزانه اطول من
ثقب هو ضعف اسفل الخف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض
والدبر معلوم ع ق وهو اعني الدبر جرح في ظهر البعير وظاهر